

Distr.
GENERAL

S/1998/1108
23 November 1998

مجلس الأمن



ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ موجهة
إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

بناءً على توجيهات من حكومتي، أود أن أرفق لكم رسالة السيد طارق عزيز نائب رئيس مجلس الوزراء لجمهورية العراق المؤرخة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ والمتضمنة موقف العراق من المواضيع التي أثارها رئيس اللجنة الخاصة في الرسالة الموجهة إليكم بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

سأغدو ممتنا لو عملتم على تأمين توزيع رسالتي هذه ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) السفير نزار حمدون
الممثل الدائم

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب رئيس مجلس وزراء العراق

[الأصل: بالانكليزية]

تلقينا في ١٧ و ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ ثلاث رسائل من الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة. وقد ردنا على الرسالتين الأوليين منهما. أما الرسالة الثالثة، فقد وردت صباح يوم الجمعة، وبينما كنا نعد ردنا عليها يوم السبت علمنا برسالة الرئيس التنفيذي المؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر الموجهة إلى سعادتك، التي يبدو أنها أوجدت بعض الالتباس. ومن ثم أصبح لازماً، بالنظر إلى هذه الظروف، أن نوجه رداً مفصلاً على هذه الرسالة الأخيرة بينما يجري إعداد ردنا على الرسالة الثالثة الواردة من الرئيس التنفيذي.

ملاحظات استهلاكية

يزعم الرئيس التنفيذي أن الغرض من رسالته الموجهة إليكم هو "زيادة مستوى التحقق بوجه عام" فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح وما يتصل بها من أمور بشأن أنشطة الإخفاء التي يقوم بها العراق. ووفقاً لما ورد في رسالته، يرى الرئيس التنفيذي أن من المناسب التماس هذه المعلومات "الآن" على ضوء التعهد الصادر عن العراق في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وينخرط الرئيس التنفيذي في مزيد مما سمّاه "التحليل والتعليق" ليخرج بتفسيره الخاص، الذي مؤداه أن العراق لا يتعاون مع اللجنة الخاصة.

والنقطة الأولى التي يسوقها الرئيس التنفيذي في هذا المجال هي أن العراق يزعم في ردّه أن الأعمال التحضيرية للاستعراض الشامل "قد بدأت بالفعل". ويعتقد الرئيس أن هذا هو ما أسماه "الزعم الأساسي للردّين الواردين من العراق". والواقع أن هذا تجرؤ على الحقيقة.

فرسالتنا المؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر التي ردنا بها على رسالة الرئيس التنفيذي المؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر والمتصلة بطلبات الوثائق، أشارت إلى الاتجاه السائد في مداولات المجلس منذ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٨، الذي هو أمر غير متوهم. ولكن ردنا لم يقف عند ذلك، فقد تضمن توضيحاً لموقفنا من الطلبات التي وجهتها اللجنة الخاصة في مرفق. وفي هذا الصدد، سأتناول فيما يلي تعليقات الرئيس التنفيذي على تلك التوضيحات.

مسألة الملف البيولوجي

فيما يتعلق بردنا على رسالة الرئيس التنفيذي المؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر التي تتصل بمسألة الأسلحة البيولوجية، أشار ذلك الرد مرة أخرى إلى الاتجاه السائد في مجلس الأمن بشأن الاستعراض الشامل.

ولكن استرشادا بما بذل من عمل في الماضي مع اللجنة الخاصة في هذا المجال، وهو ما أظهر بما لا يدع مجالا للشك أن التقاء الرأي بين الجانبين أمر مستحيل، نظرا للهوة التي تفصل بين الموقفين ولاختلاف النهج الذي يتخذه كل منهما، خلصنا إلى أن طلبات الرئيس التنفيذي تستحيل تلبيةها. وسمحوا لي أن أوضح هذه النقطة حتى لا يتبقى أي شك في أذهان أعضاء المجلس.

طلب الرئيس التنفيذي في رسالته المؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر "تقديم كشف شامل ونهائي وكامل منقح تنقيحا جوهريا أو جديد" بحجة أن "أربعة أفرقة من الخبراء الدوليين قد استعرضت في الأشهر الثمانية عشرة الأخيرة وثائق الكشف الشامل والنهائي والكامل للعراق في مجال الأسلحة البيولوجية، وخلصت جميع هذه الأفرقة بالإجماع إلى أن وثائق الكشف كانت غير كاملة وغير كافية ومعيبة تقنيا، ولا يمكن التحقق منها في كليتها. وأوصى آخر اجتماعات هؤلاء الخبراء بعدم إجراء أي تقييم آخر في مجال التحقق على أساس الكشف الشامل والنهائي والكامل الحالي للعراق إلى أن يأخذ العراق على نفسه التزاما بتوفير معلومات جوهريّة جديدة".

وكان العراق قد قدم الكشف الشامل والنهائي والكامل في المجال البيولوجي في حزيران/يونيه ١٩٩٦ بعد سلسلة من الاجتماعات مع الفريق البيولوجي التابع للجنة الخاصة بدأت في تموز/يوليه ١٩٩٥ واستمرت حتى ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وخلال تلك الفترة، كانت مشاريع التقارير تعرض على اللجنة الخاصة لإبداء تعليقاتها عليها، وتم إبداء تلك التعليقات على النحو الواجب وأخذت في الاعتبار كي يكون الكشف الشامل والنهائي والكامل مقبولا في صيغته النهائية. واضطلعت اللجنة الخاصة بعد ذلك بسلسلة من تدابير التحقق عن طريق إجراء المقابلات وتنفيذ عدد ضخم من عمليات التفتيش. وأعرب كبير المفتشين عندئذ (فريق التفتيش ١٥٧ التابع للجنة الخاصة) عن ثقته في أن تدابير التحقق قد تستغرق ما يتراوح بين ستة وتسعة أشهر ما لم يتخذ قرار سياسي بإغلاق الملف البيولوجي قبل ذلك.

بيد أن اللجنة الخاصة أعلنت، في نيسان/أبريل ١٩٩٧، أن الكشف الشامل والنهائي والكامل المتعلق بالأسلحة البيولوجية غير صادق.

وعندئذ اقترح الرئيس التنفيذي السابق، إيكوس، أن ينظر العراق في إعادة ترتيب الكشف الشامل والنهائي والكامل، على الرغم من اعتراضات العراق التي مؤداها أن العناصر الجوهرية للكشف الشامل والنهائي والكامل المقدم من العراق، وهي المتعلقة بالإنتاج والتسليح والتدمير الانفرادي، لا يمكن تغييرها، حيث أن الوصف الوارد لها وصف صادق، كما أن مراحلها المهمة مؤيدة بعدد من الوثائق.

وعلى الرغم من ذلك، قام العراق بتنقيح الكشف الشامل والنهائي والكامل وأعاد تقديمه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وكان هذا استجابة لنصيحة الرئيس التنفيذي إيكوس، حيث أدرك العراق أن التقدير المتطرف الصادر عن اللجنة الخاصة في حزيران/يونيه ١٩٩٦، الذي مؤداه أن الكشف الشامل والنهائي والكامل "غير صادق"، لن يستطيع العراق تغييره بالإصرار على أنه لا يوجد لديه ما يضيفه.

وجمعت اللجنة الخاصة فريقا من الخبراء الدوليين في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٩٧؛ واستعرض ذلك الفريق الكشف الشامل والنهائي والكامل بصفحاته السبعمئة وقرر أنه ناقص وغير دقيق إلى آخره. بيد أن بعض التعليقات التي أبدتها الخبراء كانت جديرة بالانتباه، ومنها ما يلي:

- في عام ١٩٩٠، كان البرنامج غير ناضج ولا يزال قيد عملية التوسيع والتطوير المخططة.

- أوصى الخبراء أيضا بأن تعرف اللجنة الخاصة العراق بما يلي:

- ما هي الجوانب غير المغطاة في الكشف الشامل والنهائي والكامل من جوانب برنامج الأسلحة البيولوجية؟

- ما هي مواضع عدم الدقة في الكشف؟

وخلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٧ آذار/مارس، عقدت اجتماعات للتقييم التقني في فيينا. وحضر تلك الاجتماعات ١٨ خبيرا من ١٤ بلدا، لم يكن منهم سوى أربعة أو خمسة جدد. وقد جرى إطلاعهم بصورة مقتضبة في نيويورك وفيينا على كميات هائلة من الوثائق والمواد الناشئة من مشاريع الإعلانات الصادرة عن العراق وكشفين رسميين شاملين ونهائيين وكاملين، ولم يتح وقت كاف لدراسة هذه الوثائق والمواد وصياغة استنتاج مستخلص منها. ولذا، اعتمد أعضاء اجتماع التقييم التقني الآراء والتعليقات الجاهزة والأسئلة العديدة التي أعدها الفريق السابق وواجهوا الجانب العراقي بذلك. وهكذا، أنفق الفريق العراقي وقتا طويلا في الرد على أسئلة كان كثير منها غير ذي موضوع أو عديم الأهمية أو سبقت تسويته والتحقق منه عن طريق الزيارات والاختبارات وعمليات التفتيش والتحليل والمناقشات والمقابلات طوال فترة العمل الماضية مع اللجنة الخاصة التي دامت ٣٠ شهرا. وكان تقرير التقييم الذي أعده الفريق حافلا بالتعميمات وخاليا من أي شيء محدد يناقض الأدلة المقدمة. ولم يورد التقرير، على أي نحو، وجهة نظر العراق، كما لم يتضمن رد العراق المسلّم لاجتماع التقييم التقني في الجلسة الختامية.

ثم اقترح الرئيس التنفيذي في حزيران/يونيه ١٩٩٨ أن يلتقي في بغداد جمع آخر من الخبراء الدوليين للنظر في عمليات الكشف الشامل والنهائي والكامل العراقية الحاصلة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، بحيث يتناولها من "أعلى الهرم إلى أسفله"، بدءا بالسلح وانتهاء بحساب المواد. وقد أسفرت الاجتماعات التي عُقدت في بغداد (١٧-٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٨) عما يلي:

* على المستوى الأعلى، تمثل التقييمين الإجمالي في أن حساب العراق لبرنامج أسلحته البيولوجية ليس حسابا يمكن التحقق منه.

* على المستوى التالي، وبشأن المسائل التي نظر فيها الخبراء، فإن حسابات رصيد المواد، كما وردت في عمليات الكشف الشامل والنهائي والكامل للأسلحة والعامل السائب والأوساط لا يمكن التحقق منها أيضا.

إلا أن العراق اقترح فيما يختص بالمجالات التي اعتبرت فيها حسابات العراق غير قابلة للتحقق أن ينظر الخبراء في الفعالية الحالية للعوامل والأسلحة المنتجة في عام ١٩٩٠، من الزاوية العلمية والتقنية. وقد رفض الخبراء الأخذ بهذا الاقتراح، وأفاد هؤلاء بأن حدود اختصاصهم الممنوحة من اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة تتمثل في النظر فيما إذا كان حساب العراق يمكن التحقق منه أم لا. وكان المثال الذي أفاد الخبراء بأنه مرضٍ للتحقق هو الاستخدام المزدوج للمعدات في منطقة "الحكم"، والذي أعلنت العراق أنه استخدم في الإنتاج ثم دمرته اللجنة الخاصة لاحقا في ١٩٩٧. وأشار الجانب العراقي إلى أن العوامل والذخائر دمرت انفراديا في ١٩٩١ قبل وصول اللجنة الخاصة، وبذا لم يتبق من الذخائر والعوامل المدمرة سوى بقايا وآثار؛ وبذلك، فإن الدليل المادي على وجودها ليس مماثلا للدليل المادي على وجود المعدات. ولذلك، كان يتعين أن تأخذ تدابير التحقق تلك الواقعة في الحسبان وكان ينبغي اعتماد طرائق أوسع خيالا. وقد اتخذ بعض المفتشين المختصين في بعض الحالات بعض هذه التدابير التي أثبتت صحة إعلان العراق ولكنها تقابل بالتجاهل دوما في مقر اللجنة الخاصة عند إعداد التقارير ورفعها إلى المجلس.

إلا أنه يجدر بالملاحظة أن رأي الخبراء الدوليين هذه المرة لم يرد به أن عمليات الكشف الشامل والنهائي والكامل يشوبها عيب أو نقص. وقد ركزت تعليقاتهم على القابلية للتحقق. ومن المثير للاستغراب أن جوانب هامة عديدة من منظور نزع السلاح قد تجاهلت في التقييم الشامل الذي تناول برنامج الأسلحة البيولوجية.

والأمثلة التالية توضح النقطة التي نقصدها:

* في مناسبات عديدة، أفاد فريق التفتيش بأن التحقق من القنابل الجوية R-400 يسير على ما يرام. وعلاوة على ذلك، اعتبر المفتشون أن العثور على حطام القنابل المدمرة أمر في غاية الأهمية في عملية التحقق، وكان بمثابة الدليل المادي على التدمير كما أكدته كبير مفتشي اللجنة الخاصة - ١٧٣. وبالإضافة إلى ذلك، أخذت اللجنة الخاصة عينات عديدة من بقايا التدمير لتحليلها، وتطابقت النتائج مع إعلان العراق. وأعلن كبير مفتشي اللجنة الخاصة - ١٨٧ أن النتائج ستساعد اللجنة الخاصة على تفهيم البرنامج البيولوجي السابق وستساعد في عملية التحقق. وأخيرا، أرسلت اللجنة الخاصة فريقا للتحقق (اللجنة الخاصة - ١٩٧) إلى حقل تدمير القنابل الجوية، وهو الفريق الذي أعلن أن اللجنة أنجزت الكثير في تدمير ودفن بقاياها. وبناء على ذلك، إذا لم تكن اللجنة الخاصة قد استطاعت التحقق من هذا الموضوع حسبما أعلنت مؤخرا، فلماذا دمرت اللجنة الخاصة القنابل ودفنت بقاياها كمرحلة نهائية من مراحل التحقق من هذه المسألة؟

* تقرر اللجنة الخاصة بالتأكد والتحقق من الرؤوس الحربية الخاصة للقذائف على النحو التالي:

- جاء في العرض الذي قدمته اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨: "أما بشأن الرؤوس الحربية الخاصة، فقد تم تقديم بيان عن جميع الرؤوس الحربية الخاصة تقريبا".

- وجاء في الرسالة المؤرخة ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨ الموجهة إلى وزير النفط من المدير التنفيذي ما يلي: "أعلن العراق أنه تم انفراديا تدمير ٤٥ رأسا حربيا خاصا في تموز/يوليه ١٩٩١. ويسمح تقييم بقايا الرؤوس الحربية التي استخرجت من الحفر منذ آب/أغسطس ١٩٩٧ بتبيين ٤٣ - ٤٥ رأسا حربيا خاصا واردة من مواقع التدمير الذي تم انفراديا. وقد تم التوصل إلى المستوى نتيجة تبين مقدمة الرؤوس الحربية المركبة في الرؤوس الحربية الخاصة. وقد تأكدت هذه النتيجة من حيث الجوهر بتحديد أنواع أخرى من مكونات الرؤوس الحربية، ولا سيما نوع الحاويات الخاصة. وهذه أهم نتيجة في الجهد المشترك لإثبات رصيد مواد الرؤوس الحربية المحظورة".

- جاء في تقرير اللجنة الخاصة الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (الوثيقة S/1998/920، الفقرة ٢٥، الصفحة ٩) ما يلي: "استطاعت اللجنة التأكد من تدمير ما بين ٤٣ و ٤٥ من الرؤوس الحربية الخاصة الصالحة للاستعمال التي أعلن العراق أنه دمرها انفراديا في ١٩٩١، وهذا ما يشكل إنجازا كبيرا".

* سلّم شريط فيديو إلى اللجنة الخاصة يبين الأعداد المتبقية من فوارغ القنابل الجوية التي لم يتم ملؤها ودمرت تحت إشراف اللجنة الخاصة. وتأكدت من الشريط المذكور صحة المعلومات التي قدمها الجانب العراقي بشأن رصيد مواد القنابل الجوية R-400.

* تضيد الاستنتاجات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة ٢٣١: "أنه على مدى الأيام الأربعة الماضية، حققنا في أربع مسائل تتعلق بالنشاط البيولوجي المضطلع به في العراق خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٥، وفي مسألة الحصول على أجهزة تخمير في منطقة الحَكَم، وتصليح وتوريد مجففات بالرش من مصنع "الكرامة"، والحصول على معمل بروتين وحيد الخلية ومكوناته من روسيا، ومصنع المعدات المخبرية في بيجي. ولم يُعثر على دليل نشاط يخالف قرار مجلس الأمن ٦٨٧ أو قراره ٧١٥. وهذا تفتيش ينبغي أن يرضي كلا الجانبين".

وقد ذكر العراق في مناسبات عديدة أنه لا توجد أسلحة بيولوجية على الأراضي العراقية منذ تموز/يوليه ١٩٩١، ولم تجد اللجنة الخاصة شيئا يخالف إعلان العراق، وقد نفذت مهمة نزع السلاح بالكامل

فيما يخص العوامل والذخائر منذ تموز/يوليه ١٩٩٧. وعلاوة على ذلك، فإن الرصد الجاري في مجال الأسلحة البيولوجية الذي أنشئ منذ سنة ١٩٩٤ لم يسجل انتهاكا واحدا من جانب العراق لقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١).

إن الحقيقة البالغة الأهمية التي ينبغي تذكرها في هذا السياق هي أن اللجنة الخاصة لم تعثر خلال الفترة من آب/أغسطس ١٩٩٥ حتى الوقت الحالي، وكنتيجة لآلاف الزيارات وعمليات تفتيش المواقع التي أعلنها العراق أو التي حددتها اللجنة الخاصة للتفتيش، على شيء محظور يناقض إعلان العراق.

ورغم هذه المعلومات الأساسية التي يعرفها المدير التنفيذي جيدا، فهو يستطرد في رسالته إليكم ليستخلص على أساس الافتراض بأن رد العراق يشير - فيما يبدو - إلى أنه ليس مستعدا للقيام مع اللجنة بمزيد من أعمال نزع السلاح في مجال الأسلحة البيولوجية ما لم يطلب منه مجلس الأمن ذلك، بعد مراجعة شاملة. وهذا في الواقع أمر غير صحيح. فأولا، ليس من مصلحة العراق عدم إنهاء العمل في الملف البيولوجي. وثانيا، ليس لدى العراق، بسبب الحالة الموجودة بين العراق واللجنة الخاصة بشأن هذا الموضوع، أي خيار آخر غير أن يعتمد على مجلس الأمن لحل المسائل المبيّنة في ضوء الحقائق الملموسة التي ينبغي أن تكون معروفة جيدا الآن.

فمما لا يتصوره العقل ألا يتعاون العراق على حل المسائل المعلقة في هذا الميدان عندما تتاح للمجلس فرصة تحديد ذلك بدقة وفق طرائق المراجعة الشاملة. وهذه النقطة واضحة من الورقة المفاهيمية التي أعدها الأمين العام المؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ومن رسالة المجلس المؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

إتاحة الوصول إلى المحفوظات

فيما يتعلق بطلب اللجنة الخاصة تمكينها "من الوصول إلى المحفوظات ذات الصلة" التابعة لوزارة الدفاع وهيئة التصنيع الحربي وغيرها من الإدارات الحكومية، ذكرت رسالة الرئيس التنفيذي أن ردنا "يتفادى السؤال بصيغته التي طرح بها ولا يلتزم بضمان إتاحة مثل هذا الوصول". وهذا الاتهام بلا سند، إذ يتضح، بصورة مستفيضة، من ردنا أننا ذكرنا عدد المرات التي قامت فيها أفرقة اللجنة الخاصة بتفتيش هذه المواقع، مركّزة اهتمامها على المحفوظات. وقد جرى تفتيش هذه المحفوظات، في حقيقة الأمر، وفقا لإجراءات تفتيش المواقع الحساسة المتفق عليها بين اللجنة الخاصة والعراق في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بالصيغة التي نقحها بها الطرفان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وفيما يتعلق بوزارة الدفاع، لم تشمل عمليات التفتيش مقر هذه الوزارة فحسب، بل كل فروعها ومديرياتها الرئيسية البالغ عددها ٢٧ فرعا ومديرية. وحدث نفس الشيء بالنسبة لمقر هيئة التصنيع الحربي وكل المؤسسات التابعة لها. وكما هو معلوم جيدا، فإن هذه المواقع يتم تفتيشها بصفة مستمرة وهي تخضع لنظام الرصد الذي تنفّذه اللجنة. وأجريت عمليات التفتيش ذاتها في إدارات حكومية أخرى على النحو الذي أشرنا إليه في ردنا.

ومن المهم جدا التذكير، حسبما أشرنا إليه في ردنا، بأن النشاط الرئيسي لكل عمليات التفتيش هذه يتعلق بالتمكن من الوصول إلى محفوظات المواقع التي جرى تفتيشها. وقد تم ذلك كله دون عراقيل.

غير أنه من المهم أيضا التذكير بأن رسالة الرئيس التنفيذي تقصد شيئا آخر؛ إذ ورد في رسالته أنه: "لا ينبغي أيضا إغفال حقيقة أن على العراق التزام، بموجب قرارات مجلس الأمن، بتزويد اللجنة بأية وثيقة ترى اللجنة أنها ذات صلة بولايتها. وإتاحة الوصول الكامل والكشف التام من قبل العراق يشكل مساعدة هائلة. ولهذا السبب، طُلب منه إتاحة مثل هذا الوصول، بصفة شاملة". وبإحدى ذي بدء، لم يُقصر العراق في الوفاء بالتزامه، وزود اللجنة الخاصة بـ ٧٦٠ ١ وثيقة تضم ٨٠٢٠ صفحة تشمل الملفات الثلاثة، وأربعة أفلام فيديو، بالإضافة إلى وثائق مزرعة حيدر التي بلغ حجمها ٦٨٠ ٠٠٠ صفحة من الوثائق فضلا عن عدد كبير من أفلام الفيديو والأفلام المصغرة. ورغم ذلك، فإن الإشارات الضمنية الواردة في البيان المقتبس أعلاه تعني أن العراق ملزم بتقديم أية وثيقة تطلب منه سواء أكانت موجودة أم لا. ويُعد هذا الموقف من الرئيس التنفيذي سعيًا وراء المحال. ولا تكتفي رسالة الرئيس التنفيذي بذلك، بل تستطرد قائلة:

"وفي آخر الأمر، ينبغي، في هذا السياق، ملاحظة أن رد العراق لا يستهدف تأكيد عدم وجود المحفوظات ذات الصلة". ويبدو أن هذا التصريح يعني ضمنا أن العراق يخفي الوثائق المقصودة، بينما الحقيقة الواضحة هي أن هذه الوثائق لو كانت في حوزة العراق لما قصّر في تقديمها لأن ذلك في مصلحته التامة، غير أن السبب الكامن، فيما يبدو، وراء فرط تركيز الرئيس التنفيذي على هذه المسألة يتمثل في الرغبة في القيام بلعبة لا نهاية لها لإظهار أن العراق مُقصر. وينبغي التذكير بأن بيان الأحداث والخطوات المتخذة في العراق التي أدت إلى تدمير الوثائق المتعلقة ببرامج العراق قد نوقش مع الرئيس التنفيذي السابق وأوضح له في عام ١٩٩٤. وقد كتب الرئيس، في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٤، رسالة وجّهها إلينا ذكر فيها أن المعلومات كانت شاملة وكافية لأغراض اللجنة الخاصة (الرسالة مرفقة). وندرك الأمر لأعضاء مجلس الأمن ليعقدوا مقارنة بين النهجين المتبعين بشأن المسألة ذاتها من قبل الرئيسين التنفيذيين، السابق واللاحق.

تعقيبات على التعقيبات المحددة الواردة في رسالة الرئيس التنفيذي بشأن إيضاحات العراق
أُتطرق الآن إلى تعقيبات الرئيس التنفيذي الواردة في رسالته إليكم، متبعا نفس الترتيب الذي جاء فيها:

١ - بينما نؤكد وصف الورقة المطلوبة، حيثما ورد في الإيضاحات المرفقة برسالتنا المؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، نود الإشارة إلى أن الرئيس التنفيذي يدعي أن وثيقة القوات الجوية المزعومة ستُمكن اللجنة الخاصة من "التحقق من جميع الأسلحة المحظورة التي ظلت في العراق بعد حرب الخليج وتقديم تفسير معقول لها" لأن "على اللجنة معرفة كل الأسلحة الكيميائية التي كانت في حوزة العراق ومواقع نشرها قبل اتخاذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١)". ويمكن تفنيد هذه الحجة استنادا إلى الأسباب التالية:

١-١ لا تورّد الورقة أية تفصيلات عن استهلاك الذخائر الكيميائية سوى الكمية الكلية في العام لنوعين من عيارات الذخيرة دون أدنى إشارة إلى نوع العامل الكيميائي المعبأ فيها. ولذلك، لا يمكن استخلاص معلومات تفيد في إعداد رصيد المواد.

٢-١ لا يعادل الاستهلاك الكلي من الذخيرة، بالضرورة، الكمية الكلية المنتجة منها؛ إذ ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الذخائر المرفوضة وحالات التسرب والمجموعات المطروحة جانباً حسبما هو مألوف في عمليات التصنيع.

٣-١ تتيح الوثائق استخلاص مجرد فكرة تقريبية عن تفسير الذخائر الفارغة، إذ لم يتم تحديد العبوات الكيميائية السائبة.

٤-١ والأهم من ذلك أن حيازات العراق الكلية من الأسلحة الكيميائية قبل اتخاذ قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) قد ورد تفصيلها كاملاً عند انتهاء الجرد الذي أجري عام ١٩٩٠ في مؤسسة المثنى العامة وذلك فيما يخص:

- كل أنواع الذخائر المعبأة والفارغة.

- كل كميات العوامل السائبة المنتجة وغير المعبأة.

- كل السلائف الكيميائية.

- سائر المواد والأصول عادة في المؤسسة.

وفي هذا الصدد، نود التذكير بما أوردناه في الجزء المعني من الإيضاحات المرفقة برسالتنا المؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، التي جاء فيها ما يلي: "إذا كانت اللجنة الخاصة لا تزال تطلب تسليم الورقة الخاصة بأي موضوع يتعلق بالرصيد المادي من الذخيرة الخاصة، فإننا نود التذكير، في هذا الصدد، بأحكام الفقرة ٥ من مذكرة التفاهم المؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨ التي تدعو إلى اتباع الإجراءات الموضوعية لهذا الغرض. ومن بين هذه الإجراءات، كما تعلمون، برنامج العمل المشترك المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦ الذي ينص على التزام الأطراف بالعمل على أساس الشفافية وتقاسم المعلومات. وعلى هذا الأساس، يبدي العراق استعداداه التام للنظر، مع فريق خبراء من اللجنة الخاصة، في محتويات الأجزاء ذات

الصلة من الورقة المعنية في شفافية تامة وفي حضور الممثل الخاص للأمين العام. ونحن على ثقة من أن بوسعنا، بهذه الوسيلة، إيجاد حل لهذه المسألة وتبديد القلق الذي يساور اللجنة الخاصة".

٢ - وفيما يتعلق بالوثيقة التي تشير إليها اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة بوصفها "رد مؤسسة المثنى العامة على توصيات وزارة الدفاع بشأن الإجراءات المتعلقة بتطوير الأسلحة الكيميائية"، جعل العراق جميع الحقائق المتعلقة بهذه المسألة واضحة جداً، بما في ذلك التعليمات النهائية التي أصدرتها السلطات العليا على أساس جميع الاعتبارات والردود الواردة من السلطات التي جرت مخاطبتها. والأهم من ذلك أن العراق زود اللجنة الخاصة بتقارير عن الخطط وبالإجراءات التي اتخذتها مؤسسة المثنى العامة في نهاية ١٩٨٨ و ١٩٨٩ و ١٩٩٠ في شكل وثائق وتقارير أصلية وقّعها المدير العام لمؤسسة المثنى العامة. وشملت هذه الوثائق ما يلي:

- وثيقة تقرير ١٩٨٨ السنوي لمؤسسة المثنى العامة الموجه إلى شركة التصنيع الحربي في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ (٤٢ صفحة).
- تقرير عن أنشطة مؤسسة المثنى العامة للنصف الأول من عام ١٩٨٩ (١٤ صفحة).
- تقرير متابعة أنشطة مؤسسة المثنى العامة في عام ١٩٩٠ الموجه إلى النائب الأول لمدير شركة التصنيع الحربي (٥ صفحات).
- قائمة جرد للمواد المنتجة في مؤسسة المثنى العامة حتى ١٩٩٠/١٢/٣١ (صفحة واحدة).
- قائمة جرد للمواد الكيميائية الخام المخزونة في مؤسسة المثنى العامة حتى ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ (٧ صفحات).

وإن المرء ليتساءل عن السبب في إصرار اللجنة الخاصة على تكرار طلب رد تكرار تقديمه، ألا وهو أن الوثيقة المطلوبة قد قُدمت.

٣ - وفيما يختص بطلب تسليم الوثائق والسجلات المتعلقة بحالة إنتاج Vx، فقد زود العراق اللجنة الخاصة بوثيقتين تغطيان أنشطة إنتاج العوامل والذخائر في مؤسسة المثنى العامة، مؤرختين كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ وكانون الثاني/يناير ١٩٩١، لم يرد فيهما ذكر Vx حيث لم يكلل إنتاجه بالنجاح، وبالتالي لم يجر استعماله في أسلحة. ويجري تجاهل هذه الحقيقة بدون تفسير ويتكرر طلب السجلات المتعلقة بمحاولة الإنتاج الفاشلة، وفي كل مرة يُغض الطرف عن رد العراق. والعراق لا "يدعي" فحسب أنه لم يفلح في إنتاج العامل Vx. بل الواقع أنه قدم الدليل على ذلك ضمن التقارير التي تغطي الفترة المذكورة، حتى كانون الثاني/يناير ١٩٩١، بفضل عدم وجود العامل Vx وعدم وجود ذخائر ضمن حالة إنتاج للمؤسسة لعام

١٩٩٠ وحتى ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم العثور على آثار منتوجات متحللة للعامل Vx على بقايا الرؤوس الحربية هو برهان آخر على سلامة موقف العراق.

٤ - قدم العراق كمية هامة من الوثائق ساعدت اللجنة الخاصة على التحقق من القذائف والرؤوس الحربية وأجهزة إطلاق القذائف. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أنجزت عملية التحقق من القذائف بعد إيفاد فريق تفتيش كبير يضم ١٠٠ مفتش إلى العراق، حيث اضطلع ذلك الفريق بأنشطة واسعة طيلة ٣٥ يوم عمل، مستخدماً أحدث المعدات وطائرات الهليكوبتر المجهزة بالرادار المخترق للأرض للكشف عن أية أشياء دفينية. وبناء على ذلك، ذكرت اللجنة الخاصة في تقريرها نصف السنوي (S/26910) ما يلي: "لم يكتشف الفريق ٦٣ التابع للجنة الخاصة أي أصناف أو أنشطة محظورة وغير معلنة ولم يكتشف أي دليل يتعارض مع المعلومات المقدمة من العراق بشأن المسائل المتصلة بمهمته".

- وفي شباط/فبراير ١٩٩٤، قدم العراق يوميات القذائف التي أجرت عليها المختبرات الدولية اختبارات الطب الشرعي للتأكد من صحتها.

- وفي عام ١٩٩٦ تركزت اهتمامات اللجنة الخاصة على تدمير القذائف الانفرادي. وقامت ثلاث فرق تفتيش بالتحقق من البقايا المدمرة، حيث لم تشر اللجنة الخاصة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ سوى للنقاط المعلقة التالية في مجال القذائف:

* لم يُعثر على بقايا ثمانية محركات.

* لم يُعثر على الأرقام التسلسلية لست قذائف موروثة من الاتحاد السوفياتي سابقا في البقايا ولا في أي يوميات استهلاك.

* تعتقد اللجنة الخاصة أن العراق فكك أجزاء رئيسية من ٣٠ محركا قبل تدميرها.

* تعتقد اللجنة الخاصة أن العراق قد استعوض محركات بمحركات معطلة أو مخصصة للتدريب أو عراقية الصنع ودمرها انفراديا لكي يحتفظ بالمحركات المستوردة الجاهزة للعمل.

- وكانت هذه النقاط المذكورة أعلاه موضوع المناقشات التي دارت بين كلا الطرفين، لكنها حُلّت بعد تحليل الكثير من البقايا في المختبرات الروسية والفرنسية والأمريكية.

واعترفت اللجنة الخاصة في تقريرها نصف السنوي المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ (الوثيقة S/1997/774، الفقرة ١٢٣، الصفحة ٢٩) بأن جميع القذائف المذكورة أعلاه قد دمرت مشبته بذلك مصداقية الإعلانات العراقية ومؤكدة رصيد القذائف المادي.

- وفيما يتعلق بأجهزة إطلاق القذائف، أكد تقرير اللجنة الخاصة (الوثيقة S/1997/774) المؤرخ ١٩٩٧/١٠/١١ أن بيان أجهزة إطلاق القذائف قد أكمل (١٤ جهازا قتاليا لإطلاق القذائف).

- وفيما يتعلق بالرؤوس الحربية، تعاون العراق مع اللجنة الخاصة من أجل التحقق من الرؤوس الحربية الخاصة الكيميائية والبيولوجية. وبعد أعمال مضيئة قامت بها اللجنة في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، أكملت اللجنة بيان الرؤوس الحربية الخاصة.

- أما يوميات العميد اسماعيل فهي شخصية، ولم يعتبرها العراق سرا من أسرار الدولة حسبما يدعي السيد باتلر. ولا تتضمن اليوميات أي معلومات واضحة كما هو الحال في أي وثيقة رسمية. فقد استخدم العميد اسماعيل رموزا بدلا من المعلومات الواضحة واستخدم شفرات من ابتكاره ترمز إلى أوامر شفوية كان يتلقاها من رؤسائه. وكان يكتب أيضا ملاحظاته الشخصية خلال الاجتماعات التي كان يحضرها مع رؤسائه أو مع العاملين معه. ولا أحد يستطيع فهم هذه الملاحظات بوضوح. فما هي أهمية اليوميات الشخصية للعميد اسماعيل مقابل الدليل الذي تقدمه الوثائق الرسمية والدليل المادي الذي أتى به العراق ليثبت الرصيد المادي للقذائف وأجهزة إطلاق القذائف والرؤوس الحربية. وتعلم اللجنة الخاصة جيدا أن هذه اليوميات لا وجود لها وأنها قد دمرت.

٥ - وما ذكر آنفا ينطبق أيضا على مطالبة اللجنة الخاصة بمذكرات العميد حازم. فرسالة الرئيس التنفيذي للجنة تبرر المطالبة بتلك المذكرات على أنها تتضمن معلومات تتعلق بالرصيد المادي من القذائف والرؤوس الحربية التي حسبما رأينا قد جرت الإفادة عنها بالكامل كما ذكر أعلاه.

٦ - وفيما يتعلق بوثيقة إنشاء لواء الصواريخ ٢٢٣، نحن نتمسك بموقفنا الوارد في رسالتنا المؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، أعلن الجانب العراقي أن جهودا قد بذلت في مجال البحث والتطوير لإنتاج محرك محلي، وجرى استيراد بعض الأجزاء والمعدات المتصلة بهذا النشاط. وبالإضافة إلى ذلك بذلت محاولات لإنتاج بعض الأجزاء محليا.

وأوضح الجانب العراقي في الكشف الشامل والنهائي والكامل الذي قدم إلى اللجنة في حزيران/يونيه ١٩٩٢ أن جميع الأجزاء المستوردة أو المصنوعة محليا قد دمرت انفراديا. وهذا تحقق منه الفريق ٣٦ التابع للجنة الخاصة.

- وفي مشروع الكشف الشامل والنهائي والكامل الذي قدم إلى اللجنة الخاصة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أودع العراق بالتفصيل خطوات تصنيع المحرك ابتداء من الأجزاء والمعدات المستوردة ومحاولات تجميع غرف الاحتراق. وبالإضافة إلى ذلك، شرح العراق المستوى التقني للمشروع في مراحل الإنتاج، والمشاكل الرئيسية التي صادفها المشروع، واختبارات الطيران والاختبارات الساكنة التي نفذها المشروع. ودعمت هذا وثائق بلغت ٢٠٠٠ صفحة.

- وقد جرت مناقشات تقنية عديدة (بناء على طلبات من اللجنة الخاصة) فيما يتعلق باختبارات مستويات الإنتاج وحركة المواد حتى التدمير الانفرادي في صيف عام ١٩٩١، فضلا عن طريقة التدمير وظروفها. وبالتالي، فقد حصلت اللجنة الخاصة على صورة شاملة جلية. وفي ضوء هذا، قامت اللجنة الخاصة بتدمير عدد من الآلات التي اعتبرت أساسية لإنتاج المحركات. وقد تعاون الجانب العراقي مع اللجنة الخاصة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بتنفيذ جهود حفر مشتركة لاستخراج بقايا المحركات المنتجة محليا بغية التحقق من الكميات والأنواع التي أعلنها العراق.

وكما تعاون الجانب العراقي في آذار/مارس ١٩٩٨ مع الفريق ٢٤١ التابع للجنة الخاصة، من أجل إجراء عمليات تحقق إضافية تتعلق بالتدمير الانفرادي لأجزاء ومواد المحركات المصنوعة محليا. وأجرى الفريق أيضا زيارات للمواقع ووافق على جمع بقايا المواد المدمرة والمنصهرة، بغرض وزنها. وأخذت عينات لتحليلها، ويسر الجانب العراقي إجراء مقابلات مع جميع الأفراد الذين اشتركوا في تدمير تلك المواد. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الجانب العراقي بغية مساعدة عملية التحقق، إيضاحات مفصلة وقوائم جرد للمواد التي دمرت انفراديا.

وبما يتمشى مع الجدول الزمني المتفق عليه في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨، بشأن الأعمال المتصلة بمسائل نزع السلاح المعلّقة، قدم الجانب العراقي في نهاية تموز/يوليه ١٩٩٨ عرضا شاملا مفصلا إلى الفريق ٢٤٢ التابع للجنة الخاصة، فيما يتعلق بالمستوى التكنولوجي والتقني الذي حققه العراق في مجال إنتاج المحركات المحلية. وذلك بالإضافة إلى تجميع كثير من غرف الاحتراق التجريبية، وأوضح كيف أن تلك الغرف لم تف بالمتطلبات التقنية ولم تكن جاهزة لمرحلة الإنتاج.

- وأعرب كبير مفتشي الفريق ٢٤٢ التابع للجنة الخاصة، والخبراء الدوليون المرافقون له، عن ارتياحهم لحصولهم على جميع المعلومات اللازمة للتحقق. وبالإضافة إلى تسوية موضوع

التدمير لأجزاء المشروع وتجميعاته، من خلال وثائق جرد ما تم تدميره ومقارنتها بالأدلة المادية المؤلفة من بقايا التدمير الانفرادي. لم تبق إلا نقطة واحدة ضئيلة، هي التأكد من أن نوع الكتل المنصهرة هو صلب غير قابل للصدأ.

- وكان المهندس مقدم يعمل في قسم التجميع بالمشروع الذي يُعنى بإنتاج المحركات. وبناءً على طلب، موجه من الفريق ٢٤٢ التابع للجنة الخاصة، للبحث عن أي وثائق يمكن أن توضح مستوى إنتاج المحركات، أسفر البحث عن تقديم ١١ صفحة انتزعت من مفكرته الشخصية وبها المعلومات المطلوبة بالتفصيل. وأبدى الفريق ارتياحه لهذه النتيجة، واعتبر كبير المفتشين الأوراق مفيدة جداً من أجل التحقق. وأعرب الفريق ٢٤٢ التابع للجنة الخاصة عن تقديره لتعاون الجانب العراقي ولم يطلب تسليم المفكرة برمتها إليه. وبالتالي، فقد تصرف المهندس مقدم في مفكرته الشخصية باعتبارها مسألة شخصية.

٨ - وقد تحققت اللجنة الخاصة من استهلاك الوقود والمؤكسد، ومقداره ٤٣٥ ٢ طناً من المؤكسد و ٦٦١ طناً من الوقود، وذلك عن طريق دفاتر الاستهلاك الأصلية البالغ مجموعها ٨٠ وثيقة تبلغ نحو ٢١٠ صفحات.

- وقد أشرفت اللجنة الخاصة في تموز/يوليه ١٩٩١ على تدمير ٥٢ طناً من المؤكسد و ٢٠ طناً من الوقود.

- وتحققت اللجنة الخاصة من تدمير الوقود والمؤكسد انفرادياً في آب/أغسطس ١٩٩١ (الواقع أنهما دمرا في آب/أغسطس وفقاً لطلب اللجنة الخاصة، التي تحققت من التدمير في أيلول/سبتمبر ١٩٩١) وبلغت الكمية التي دمرت على يد الفريق ١٢ التابع للجنة الخاصة ٣٧٠ طناً من المؤكسد و ١٣٥ طناً من الوقود.

- ومسألة تدمير المؤكسد والوقود انفرادياً لم تُطرح على الجانب العراقي بالمرّة منذ آب/أغسطس ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٦. وقد أثارَت اللجنة الخاصة المسألة مرة ثانية متذرعاً بأنها لم تتمكن في ذلك الوقت من الإحاطة بالكميات التي تم تدميرها. وقد نُفذَ التحقق بصورة نوعية. وهذا يعزى إلى طريقة التدمير التي اقترحتها اللجنة الخاصة ذاتها عن طريق خلط الوقود بالمؤكسد وصبه في التراب. ونظراً للظروف الخطرة الناجمة عن خزانات الوقود والمؤكسد، لم يقترب الفريق ١٣ التابع للجنة الخاصة من الخزانات لإجراء مزيد من التحقق وطلب من الجانب العراقي استكمال التخلص من المواد. وقد أعرب الفريقان ١٢ و ١٨ التابعان للجنة الخاصة عن ارتياحهما عندما قاما بتفتيش الموقع في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١.

- ومنذ عام ١٩٩١ وحتى عام ١٩٩٦، لم تطلب اللجنة الخاصة أي وثائق داعمة تتعلق بموضوع الوقود والمؤكسد، حيث قد جرى التحقق من تدميرهما انفراديا. ولهذا السبب، لم يتم الجانب العراقي بالبحث عن تلك الوثائق.
- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، طلبت اللجنة الخاصة من الجانب العراقي تسليمها وثائق عديدة تشمل دفاتر الاستهلاك المتصلة بالتدمير الانفرادي. وقد بذل الجانب العراقي جهودا كبيرة للعثور على الوثائق المطلوبة. ومما يؤسف له أنه لم يمكن العثور على دفاتر محددة. وقد أوضح الجانب العراقي هذه النقطة للجنة الخاصة مرات كثيرة منذ عام ١٩٩٦.
- تبين الوثائق التقنية لموردي الوقود الدفعي أن عمر الوقود على الرف لا يتجاوز عشر سنوات في أفضل ظروف التخزين. وكما تعرف اللجنة الخاصة، فإن الشحنة الأخيرة من الوقود وصلت إلى البلد في نهاية ١٩٨٧ وبداية ١٩٨٨. وحتى لو افترضنا أن كمية الوقود لم تدمر فإنها ستكون عديمة الفائدة الآن بسبب التعتيق.
- يمثل وقود ومؤكسد القذيفة استعمالا مزدوجا. ويؤذن للعراق بصناعة القذائف ذات المدى الأقل من ١٥٠ كيلومترا طبقا لقرار مجلس الأمن ٦٨٧، وهكذا يستطيع العراق استخدام وقود القذائف. وبوسع العراق إما أن يصنّع وإما أن يستورد مثل هذا الوقود في المستقبل.
- ٩ - ونحن نتمسك بالموقف المعرب عنه في مرفق التوضيحات الملحق برسالتنا المؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.
- ١٠ - وتنفيذ التدمير الانفرادي حسب الأوامر الشفوية تم شرحه بكل التفاصيل للكثير من فرق التفتيش. وقدم العراق كمية كبيرة من الوثائق مكنت اللجنة الخاصة من التحقق من التدمير الانفرادي للقذائف، والأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وهكذا، فنظرا لأن أوامر التدمير كانت شفوية لا توجد وثائق فيما يتعلق بهذه النقطة. بيد أن العراق قدم وثائق كاملة بشأن التدمير الانفرادي للقذائف وأجهزة الإطلاق (يوميات التدمير الحربي). كما قدم العراق وثائق عن تدمير رؤوس القذائف الحربية الخاصة والقنابل الجوية المملوءة بعوامل كيميائية وبيولوجية. وزيادة على ذلك، توجد في بعض الوثائق إشارات إلى أن التدمير حدث طبقا لأوامر شفوية.
- ١١ - وأعلنت السلطات العراقية رسميا أنها لم تقم بأية تحقيقات بشأن فرار حسين كامل. وقد أبلغت اللجنة الخاصة بعد الفرار بأنه أمر بعض موظفيه الذين كانوا يعملون معه في البرنامج السابق بعدم الإعلان عن بعض الأصناف بالرغم من أن هذه الأصناف دمرت انفراديا. وطبقا لذلك، أمرت السلطات العراقية جميع موظفي البرامج السابقة بتقديم كل المعلومات التي أرغمهم حسين كامل على إخفائها عن اللجنة الخاصة. وهذا ما حدث بالفعل. وفي نهاية ١٩٩٥ و ١٩٩٦، قدم العراق جميع المساعدات اللازمة لعقد مقابلات

شخصية استجوابية مع جميع من عملوا مع حسين كامل، أولئك الذين نفذوا أوامره وأولئك الذين لم تكن لهم صلة بالقضية. وضمت المقابلات الشخصية المذكورة ضباطا من جهاز الأمن الخاص، والحرس الخاص، والحرس الجمهوري، وهيئة التصنيع الحربي، ووحدتها الأمنية. وبالرغم من أن هذه القضية لا صلة لها بنزع السلاح، فقد تعاون العراق بالكامل في هذا الجهد بأمل الوصول إلى نهاية لهذا الفصل. ومع ذلك، فلو كانت هذه الوثائق متاحة لكان من الأسهل تقديمها إلى اللجنة الخاصة بدلا من إجراءات المقابلات الشخصية مع الأفراد والضباط العاملين في مواقع حساسة، وبالتالي ندخر الكثير من الجهد والوقت.

١٢ - ونحن نتمسك بموقفنا على النحو المبين في الإيضاحات المرفقة برسالتنا المؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

ملاحظات ختامية

وختاما، أرى من الضروري إثارة بعض النقاط ذات الطابع العام التي لها أهمية أساسية على هذا الحدث الأخير.

ففي المقام الأول، يدرك مجلس الأمن أن موقف العراق يتمثل في وفائه بجميع شروط الفقرات من ٨ إلى ١٣ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) مما يؤدي إلى تنفيذ الفقرة (٢٢) من القرار المذكور. ومن المعروف تماما أن اللجنة الخاصة للأمم المتحدة ترى خلاف ذلك. وينبغي أن يكون هذا الاختلاف في المواقف واضحا جدا من مداولات الجانبين على ضوء الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في بغداد في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٨، الذي تناولنا خلاله الأسئلة الأساسية الثلاث الموجهة إلى الرئيس التنفيذي، الذي رفض الرد عليها. وأدى ذلك إلى قرارنا المؤرخ ٥ آب/أغسطس ١٩٩٨، الذي قدم بعده اقتراح الأمين العام بشأن الاستعراض الشامل. ومنذ ذلك الحين، وقعت تطورات ذات مغزى، وهذا تجلى في المشاورات المكثفة بين العراق والأمين العام والمشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس أنفسهم وعرض العراق خلالها آراءه، والموقف الذي اعتمده المجلس فيما يتعلق بقرار العراق المؤرخ ٥ آب/أغسطس والقرار اللاحق المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، ولا سيما في القرارين ١١٩٤ (١٩٩٨) و ١٢٠٥ (١٩٩٨). وقد يمكن تلخيص جميع هذه التطورات في معادلة واحدة، هي أنه ينبغي للعراق إلغاء قراراته وتوضيح أنه على استعداد للوفاء بجميع التزاماته، بما فيها على وجه الخصوص ما يتعلق بقضايا نزع السلاح، باستئناف التعاون الكامل مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن يؤكد الأمين العام ذلك للمجلس على أساس التقارير الواردة من اللجنة الخاصة والوكالة الدولية، وأن يبدأ الاستعراض الشامل. وبالنظر لقرار العراق المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، كان مجرد أمر طبيعي أن تكون لدى العراق آمال مشروعة مؤداها أن يجعل استئناف التعاون التام الاستعراض الشامل في مرمى البصر. ولا يمكن مهما اشتط الخيال وصف فهم العراق للحالة الراهنة بالطريقة التي بينتها هنا، وكما فعلنا في ردودنا على أول رسالتين للرئيس التنفيذي، بأنه عدم تعاون، وبهذا الشكل، وحسبما ينبغي أن يبدو لأي مراقب منصف من واقع التعليقات المسهبة الواردة أعلاه، فإن الطلبات الموجهة إلى العراق من الرئيس التنفيذي كانت محل نقاش ووفاء مستفيضة في الماضي. ولذلك لا نعرف سبب استمرار الرئيس التنفيذي في طرح مسائل حسمة؛ أو يجب اعتبارها محسومة، والقفز إلى

نتيجة مفادها أن العراق لا يتعاون مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة وبذلك يشوش على الاستعراض الشامل بينما يثبت السجل، كما أشرنا أعلاه، خلاف ذلك.

ثانياً، في الرسالة التي وجهها إلي الرئيس التنفيذي في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ذكر أن "المجلس قد قرر أن على العراق أن يثبت أنه مستعد للوفاء بالتزاماته، ولا سيما تجاه مسائل نزع السلاح، باستئناف التعاون الكامل مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية". ورغم أن هذه الصيغة ترد في القرارين ١١٩٤ (١٩٩٨) و ١٢٠٥ (١٩٩٨)، فإن الرئيس التنفيذي يؤكد أنه كتب إلي بتاريخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر "لتيسير هذه العملية"، حيث أن "المواد التي التمسها كان القصد منها تسوية أكبر عدد ممكن من المسائل المعلقة قبل إجراء استعراض شامل، وبطبيعة الحال لإتاحة فرصة للعراق لإبداء التعاون الكامل اللازم للتمكين من بدء ذلك الاستعراض". وهذا التصريح يحتاج إلى بعض التعليقات. فمن السجل المذكور أعلاه يتضح أن طلبات الرئيس التنفيذي تتجاهل سجل الأعمال السابقة التي قام بها العراق، وتعتبر أن جميع المسائل مفتوحة، وهو ما يتبين من طلباته. وهذا الموقف يعتبر انتكاسة لأعمالنا، ويتلاعب بتوقيت وأسلوب إجراء الاستعراض الشامل، بصرف النظر عما قرره المجلس. وعلاوة على ذلك، فإن الموقف الذي اتخذه الرئيس التنفيذي يتلخص فيما يلي: إن على العراق أن يلبي دوماً أي طلب بغض النظر عن حدود ما هو ممكن، ولا حق له في إبداء أي تفسير، وإلا كان العراق، في نظر الرئيس التنفيذي، غير متعاون.

ثالثاً، على أعضاء المجلس أن يدركوا أنه بعد أن اتخذنا قرارنا الصادر في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأنا استعداداتنا للاستعراض الشامل، ليس إلا لنشهد سيلاً من الرسائل الواردة من الرئيس التنفيذي التي تتضمن طلبات نوقشت من قبل، أو سويت بوجه عام أو استحالت تلبية. والآن، وفي ضوء الأوضاع التي سبقت وتلت قرار العراق الصادر في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، والتصريحات التي أدلى بها الرئيس التنفيذي لوسائل الإعلام، ولا سيما المقال الذي نُشر له في عدد مجلة "نيوزويك" الدولية الذي يغطي الفترة ١٦-٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، والتي يعلم أعضاء المجلس بها، فإنه ليس بوسعنا سوى التشكك في دوافع الطلبات الموجهة إلينا. ومن المؤكد أن الرئيس التنفيذي لم يكن يجهل السياسة المعلنة من جانب عضوين دائمين القائمة على شن هجوم عسكري على العراق فور اعتبار العراق غير متعاون مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ضاربين عرض الحائط بضرورة الرجوع إلى المجلس لمناقشة المسألة. والواقع أن الرئيس التنفيذي، باندفاعه لحث المجلس على التشكيك في تعاون العراق، لم يتصرف بالأسلوب المهني الذي يليق به كمسؤول بالأمم المتحدة.

وختاماً، أود أن أؤكد مرة أخرى أن العراق سوف يلتزم ويتصرف طبقاً لقرارات المجلس ذات الصلة وبمذكرة التفاهم المبرمة في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨.

وأكون ممتناً لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة على جميع أعضاء المجلس. وسوف ترسل نسخة أصلية من هذه الرسالة باللغة العربية في حينه.

(توقيع) طارق عزيز
نائب رئيس الوزراء

ضميمة

رسالة مؤرخة ٥ شباط/فبراير ١٩٩٤ موجهة من الرئيس
التنفيذي للجنة الخاصة التي أنشأها مجلس الأمن عملاً
بالمادة ٩ (ب) '١' من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)
إلى مدير هيئة التصنيع العسكري العراقية

أتشرف بأن أشير إلى رسالتي المؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ وإلى مناقشاتنا التي جرت في بغداد في الفترة بين ٢ و ٥ شباط/فبراير ١٩٩٤ بشأن النقاط المثارة في تلك الرسالة.

وإنني أقدر تمام التقدير ما تلقيته منكم من ذكر للأحداث والخطوات التي اتخذت في العراق وأفضت إلى اتلاف الوثائق المتعلقة ببرامج العراق المحظورة بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١). وما تلقيته منكم هو أول شيء من هذا القبيل يصف بصورة متجانسة ومتعاقبة الاعتبارات والإجراءات التي أفضت إلى اتلاف الوثائق التي نجت من صراع الخليج. وأرى أن المعلومات التي وافيتموني بها تبدو شاملة ووافية لأغراض اللجنة الخاصة.

كما إنني في غاية الامتنان لاطلاعي على سجلات حصر القذائف العراقية التي استُخدمت خلال السنوات الواقعة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠. واستناداً إلى الفحص المبدئي الذي أجراه خبراء الوثائق في فريق اللجنة الخاصة رقم ٦٦، وإلى ما عاينته بنفسه من سجلات، فإنني لا أجد سبباً للاعتقاد بأنها غير حقيقية. ولكن بالنظر إلى الأهمية الكبرى لهذه السجلات في تسوية الخلافات التي لا تزال قائمة بشأن استخدام العراق لقذائف "سكود"، فإن إجراء فحص تخصصي وحاسم، باستخدام أساليب غير متوافرة لدى فريق اللجنة الخاصة رقم ٦٦، سوف يحسم هذه المسألة بصورة كاملة. وسوف اتخذ الترتيبات اللازمة لإجراء مثل هذا الفحص في أوروبا، كما سأعيد جميع السجلات إليكم فور الانتهاء من الفحص، وذلك على أي حال في غضون شهرين.

(توقيع) رولف إيكوس

الرئيس التنفيذي

مكتب اللجنة الخاصة

— — — — —